المرزوقي لغويا

(ت 421هـ)

رسالةٌ تقدَّمَت بها

زَيْنَب بَاسِل كَامِل الداغستاني

الى مجلس كلية التربية / جامعة ديالى
وهي جزءٌ مِن متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغةِ العربيةِ وآدابِها
بإشراف
الأُستاذ كَريم سَلمان الحمد
(رحمه الله)

1427 هـ 2006م

المَباحِثُ الصَّوتيَّةُ.

لم يُفردِ المرزوقيُّ القَضَايا الصَّوتيةُ بمُؤلَّفٍ خَاصٍ، إلاَّ أَنَّ المُتَتبِعَ لمُؤلفاتِه سيندهشُ لألمامَهُ بمعظمِهَا ، مِثلُ الأدغامِ ، والحَذفِ والقلب والأبَدال ، واحوال الهمزِ ، ولطريقةِ عَرْضِه المُبسطةَ القريبة مِن أَذهانِ القارئينَ ، وسَتجَدُ أنَّ هذِهِ القَضَايا مبثوثةُ في أَغلبِ مُؤلفاتِهِ.

وبدءاً فالمرزوقيُّ حَدَّ الأَصوات ، فَقَالَ : ((اِعْلَمْ أَنَّ الأَصواتِ جِنْسُ مِن الأَعراضِ تحِتَهُ أَنواعُ تُعْلَمُ ، فإذا توالى حدوثُها منَقِطعةً بمخارجَ الفَم، وما يجري مجراهَا سُمَيّت حروفاً، لِذلكَ قِيلَ اَلكلامُ (مُهْمَلُ) و (مُستعملُ) ، فَالمُستعملُ ما تناولتهُ المواضعةُ ومَا يجري مجراها مِن توفيقٍ حكيم فَجُعِلَ عبارةُ عَنِ الأَعيانِ نفسِها وعنها بأحوالهَا ، والمهملُ ما خَالفَ ذلكَ و إِنَّما قُلنا هذا ، لأَنَّ جنْسَ الصوتِ لا يقضي لَهُ قَبْلَهَا)) [1].

وأَبرز مَا يُلاحَظُ عَلى حَدَّ المرزوقيَّ للأَصواتِ أَنَّهُ لَمْ يُتَابعْ عُلماءَ العربِ القُدماءِ الذين لم يُفرقوا بين اِلصَّوْت والحرف على النّقيضِ مِن العُلماءِ المحدّثينَ الذين فَرّقوا بَينهما[2]. وبَعْدَ أَنَّ حَدَّ الأَصواتِ، فَرَّق بين المهمل والمستعملِ، فقال: ((فَمَا الفرقُ بين المهملِ و المستَعملِ؟ حينئذٍ ، قُلْتُ : الفرقُ بينهما أَنَّ الحكيمَ متى تكلم بكلامٍ مستعَملٍ صَحَّ أَنْ يعرفَ السَّامِعُ لكلامِهِ مُرادَهُ بِما يُقارُنهُ مِنَ الدَّليلِ غَيْرِ اَلْكلامِ ، ومَتَى تَكَلَّمَ بكلامٍ مُهْمَلٍ لم يَجزْ أَنْ يُعلَمَ مرادَهُ، وإِنْ قارنَا ما قارنَهُ و كاَن وجودُهُ و عدمهُ بمنزلةٍ ، ولو كانَ الكلامُ دليلاً يجوزُ الاستطراقُ منهُ إلى ما وُضِعَ ، والمُهْمَلُ مَا خالفَ ذلكَ ، وإِنَّما قلنا هذا، لأَنَّ جنسَ الصوتِ لا يقتضي كَوْنَهُ حرفاً ولا كلاماً متى لَمْ تطرأ المواضعةُ عليها، وما يجري مجراها ، والمواضعةُ لا تصحُ إلا مَعَ القَصْدِ إليها، لِذلكَ قِيلَ ينقسمُ إليه الكلامُ مِنَ الخبرِ والأمرِ والنَّهي ، والاستخَبارِ)) [3].

و تَعرضُ الباحثةُ في هذا المَبْحث أَهمَ القَضَايا الصَّوتية التي وقفَ عِنْدَها المرزوقيُّ – رَحِمَهُ اللهُ– .

اولاً: الهمز:

(1) الأَزمنةُ والأَمكنةُ 1/ 119.

(2) يُنظرُ : المصطلحُ الصوتي في الدراساتِ العربية (ماجستير) ، 27.

(3)الأَزمنةُ والأَمكنةُ 1/ 119.

تُعَدُ هذهِ الظاهرةُ مِنْ أَهمِ الظَّواهرِ الصوتيةِ في القراءاتِ القُرآنيةِ و اللّهجات العربيّةِ؛ لأنّها ((ظاهرةٌ قائمةٌ على صوتٍ أختُلِفَ فيهِ مِن حيث صورتِهِ، ومَخرْجهِ ، وصفتِهِ ، وعلاقتهِ بغيره من الاصوات ،ولا سيما احرف المد))[1].

فالهمزة عند سيبويه حرف مجهور يخرج من اقصى الحلق فهي نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وقد وافقه المبرد وابن جني[2] .

وتابعهم اللغويون المحدثون في كونها حرفا شديدا ، و ان اختلفوا عنهم في مخرجها وصفتها[3]. وقد استعرض الدكتور حسام النعيمي اراء الفريقين، ولذا فضلنا عدم تكرارها[4].

أما المرزوقي فعد الهمزة اثقل حروف المعجم ، متابعا الخليل و سيبويه ، فقال : ((اعلم ان الهمزة اثقل حروف المعجم لما يلحق المتكلم بها من الكلفة في اخراجها من منبعها، اذ كان فيها كالتهوع ولذلك لحقها ضرب من التخفيف ، والابدال والحذف ، وبين بين ، وفي العرب من يحقق الهمزتين ، وكان ابن ابي اسحاق يقرأ بمذهبهم)) [5].

اما الباحثة فتستحسن رأي الدكتور حسام النعيمي الذي مال الى ((ابقاء صفة الجهر للهمزة مع عدم اهتزاز الوترين الصوتيين في نطقها موافقة لعلماء العربية، ولان الوترين يغلقان وينفتحان بها الا انه اولى من جعلها مهموسة مع ما في الوترين من حركة انطباق وانفتاح بهما كما انه اولى من جعلها صنفا ثالثا، ليس مهموسا ولا مجهورا))[6].

وسنحاول في هذه الصفحات الوقوف على اهم ما تعرض له المرزوقي.

1- تحقيق الهمزة :

---

(1) رواية الحفص الدوري لقرأءةِ أبي عمرو بن العطاء ، دراسة لغويةُ نحويةُ، (دكتوراة)18.

(2) يُنظَرُ : الكتابُ 4/ 433 – 434، وَ المقتضبُ 1/ 192 – 195، وسر صناعةِ الأَعراب 1/ 46.

(3) يُنظَرُ : الأَصواتُ اللغويةُ 91، ودراسة الصوت اللغوي 274 ، ومناهجُ البحثِ في اللغةِ 97، والمنهج الصوتي للبنيةِ العربية 172.

(4) يُنظَرُ : الدَّراساتُ اللهجية و الصوتيةُ عند ٱبن جني 314 – 315.

(5) أمالي المرزوقي 71 ، و يُنظَرُ : الكتاب 3/ 541 ، و التكملة 212.

(6) أصواتُ العربيةِ بين التحولِ و الثباتِ 70 ، ويُنظرُ : الدراساتُ اللهجيةُ و الصوتية عند ابن جنيَّ 99.

يقصد بالتحقيق : ((ان ننطق بالهمزة محققة دون ابدال، وثقل)) [1] ، اما سيبويه فقد عبر عن تحقيق الهمزة بقوله: ((فالتحقيق قولك : قرأت ، رأس ، وسأل ... واشباه ذلك))[2].

أ – تحقيق الهمزة المنفردة

المرزوقي قال متابعا سيبويه ومفصلا الاحوال التي تحقق فيها: ((واعلم ان الهمزة تحقق اولا مفتوحة كانت ، او مضمومة ، او مكسورة ، نحو همزة اب ، وام ، وابل))[3].

وقد عزا المرزوقي ظاهرة عدم الهمز الى قريش ، قال: ((قريش كلها لا همز في كلامها ، وهذا ما روي عن النبي عليه السلام انه خاطبه بعضهم ، فقال: (يا نبيء الله) بالهمز ، فقال : لست بنبيء الله ، وانما انا نبي الله[4])) [5].واما سيبويه فقد وصف تحقيق همزة نبي و برية بالرداءة ، فقال : ((وقد بلغنا ان قوما من اهل الحجاز من اهل التحقيق يحققون نبي و برية، وذلك قليل رديء)) [6].

ويبدو ان المرزوقي لم يلتفت الى قراءة احد القراء السبعة وهو نافع الذي قرأ بتحقيق همزة نبي في قوله تعالى : ﴿ **يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك** ﴾ [7] ، بتحقيق الهمزة في كلمة النبي، كما قرأ في سورة البينة : ﴿ **ان الذين ءامنوا وعملوا الصلحت اولئك هم خير البرية** ﴾ [8] ، بتحقيق الهمزة من كلمة البرية [9]، كما نقل عن الامام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه قوله : (نزل القران بلسان قريش وليسوا باصحاب نبر، ولو ان جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ماهمزنا) [10]، اما الرضي فقال بعد

---

(1) النشرُ في القراءاتِ العشر 1/ 205.

(2) الكتابُ 3/ 541.

(3) أمالي المرزوقي 71.

(4) الحديث في النهاية في غريب الحديثِ وَ الأثرة 5/ 3.

(5) أمالي المرزوقي 71 ، وينظر : حجةُ القراءاتِ لأبي زرعة 99 – 100.

(6) الكتابُ 3/ 554، ويُنظرُ : الحجةُ في عللِ القراءاتِ السَّبْعَ 2/ 75.

(7) التحريمُ 1.

(8) البَيِّنَةُ 7.

(9) يُنظَرُ : السبعةُ في القراءاتِ 157، والنَّشر في القراءاتِ العشر 1/ 316، ونظرية النحوِ القرآني 143 ، والقراءاتُ واللهجات 216.

(10) شرح الشافية 3/ 32 ، نظرية النحوِ القرآني 108.

ان نقل قول الامام علي عليه السلام: ((والتحقيق هو الاصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان))[1].

وقد اختصت القبائل البدوية في وسط الجزيرة و شرقيها من تميم و قيس واسد وتيم الرباب بتحقيق الهمزة[2].

ب- الهمزتان المجتمعتان في كلمتين:

تعرض المرزوقي الى الهمزتين المجتمعتين في كلمتين ، فرأى ان منهم من يحقق، ومنهم من يخفف الاولى منهما، فقال: ((واعلم ان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمتين، نحو: ﴿ **السفهاء الا** ﴾[3] فمنهم من يحقق ومنهم من يخفف الاولى منهما حملا على ما اجمع عليه من قولهم: ادر ، وادم ،وهي افعل من الادرة و الادمة فاعلمه ان شاء الله ، فعلى هذا تقول : السفهاء ولا تجعلها بين الهمزة والياء ، نحو على البواء ان اردت . ومذهب سيبويه ان يجعل المضموم ما قبلها واوا خالصة ،والمكسور ما قبلها ياء خالصة ، فاعلمه ان شاء الله تعالى))[4].

و وصف الاخفش الاوسط هذا بالشذوذ، لانه ليس في كلام العرب اجتماع همزتين ليس بينهما شيء، قال ((وكل هذا ليس من كلام العرب الا شاذا ، ولكن اذا اجتمعت همزتان من كلمتين شتى ليس بينهما شيء، فأن احديهما تخفف في جميع كلام العرب الا في هذه اللغة الشاذة القليلة))[5].

اما الزجاج فذكر ثلاثة اقوال على لغة غير اهل الحجاز[6]. واشار المرزوقي بقوله ((وفي العرب من يحقق الهمزتين وكان ابن ابي اسحاق يقرأ بمذهبهم))[7]، الى ما نسبه الاخفش من تحقيق الهمزتين المجتمعتين الى اهل الكوفة وبعض اهل البصرة[1].

---

(1) المصدرُ نفسُهُ 1/ 32 .

(2) يُنظَرُ : الكتاب 3/ 42 ، و شرح المفصل 9/ 107 ، وَ اللهجاتُ العربيةُ في التراثِ 1/ 336.

(3) البقرة 13.

(4) أمالي المرزوقي 73 ، ويُنظرُ : الكتاب 3/ 548 – 549 ،و المقتضب 1/ 158 ،و التكملة 129، والخصائص 1/ 83 ،و حجة القراءات لأبي زرعة 90 – 92 ، و شرح المفصل 9/ 118.

(5) معاني القرآنِ 1/ 42 .

(6) يُنظرُ : معاني القرآنِ واعرابه 1/ 78.

(7) أمالي المرزوقي 71.

2- تخفيف الهمزة:

يتم تخفيف الهمزة بالحذف، او بإبدالها بأحد اصوات المد، واللين ومن أمثلة الحذف عند المرزوقي قوله: ((فأما خذ و كل ومر، فهذه الثلاثة الأحرف حذفت فاؤها تخفيفا)) [2].

وقد يشير المرزوقي الى ما حدث فيه ابدال بعد التخفيف، قال: ((فاذا لم تكن اولا فانها لا تخلو من ان تكون ساكنة،وقبلها ساكن، او متحركة و قبلها متحرك فاذا كانت ساكنة،وما قبلها مفتوح فانه يبدل منها الالف اذا خففت، تقول في: لم اقرأ ، لم اقرأ ،وفي رأس ، راس، فاذا كان ما قبلها مكسورا فخففت ابدل منها ياء، تقول فيه: لم اجيء ،لم اجي،و في ذئب ، ذيب ، واذا كان ما قبلها مضموما ابدل منها الواو، تقول: لم ابوء ، لم ابو، وفي جؤنة جونة) [3].

واشار الى تخفيف الهمزة في موضع اخر، فقال: ((الأَصَادُ، عتبة الباب، والجميع الاصد، وفسر قوله عز وجل : ﴿ **انها عليهم مؤصدة** ﴾ [4]، أي مطبقة ويهمز و لايهمز)) [5].

3- تسهيل الهمزة بين بين:

وضع سيبويه المراد بتسهيل الهمزة (بين بين) ، فقال : ((اعلم ان كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة، فانك تجعلها اذا اردت تخفيفها بين الهمزة والالف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير انك تضعف الصوت ، ولا تتمه ، و تخفي ، لانك تقربها من هذه الالف ، وذلك قولك (سأل) في لغة اهل الحجاز ، اذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم)) [6].

---

(1) يُنظرُ : معاني القرآن1/ 44،علم الأَصوات في كتب معاني القرآن 72 .

(2) أمالي المرزوقي 43، ويُنْظرُ : الكتاب 3/ 546.

(3) أمالي المرزوقي 71، ويُنظَرُ : الكتابُ 3/ 543،ومعاني القرآنِ للفرّاءِ 3/ 290، ومعاني القرآنِ (الأخفش) 1/ 43.

(4) الهُمَزَةُ 8.

(5) شرح ديوان الحماسةِ 2/ 806،ويُنظَرُ معاني القرآنِ الفراءِ 3/ 302 ومعاني القرآنِ واعرابُهُ ((الزجاج)) 5/ 277، والتكملة 217، والسبعة في القراءاتِ 686.

(6) الكتابُ 3/ 541 – 542 .

وفي اصطلاح المحدثين : ((ان ينطق بها لا محققة ولا حرف لين خالص، بل بين بين ، فالهمزة المكسورة ينطق بها في حالة تسهيلها بين بين لا محققة ولا ياء خالصة هكذا قال القدماء من القراء)) [1].

واطلق عليها هذا المصطلح ، لا نها لا تتكون أي الهمزة في الحنجرة حيث مخرج الهمزة الاصلية، بل تنشأ في الموضع الذي يقع بين الحنجرة و جوف الفم[2].

اما المرزوقي فلخص حكم هذه الهمزة غير مبتعد عما ذكره سيبويه ، فقال: ((فاذا كانت مدة فانها لا تخلو من ان تكون الفا وحكم الهمزة بعدها اذا خففت ان تجعل بين بين ، ومعنى ذلك ان تخرج الهمزة بين الحرف الذي حركتها منه وبين نفسها ، فاذا كانت حركتها كسرة اخرجت بين الياء و الهمزة على ذلك ، قايل وبايع ،وما اشبههما ... وان كانت ضمة اخرجت بين الواو والهمزة ،نحو : التساؤل ،وان كانت فتحة اخرجت بين الالف والهمزة ، نحو: سأل ، تقول اذا خففت : سال، وكذلك قولك: السماء فوقي ،ومن السماء نزل ، هذا لا يحكمها الا المشافهة)) [3].

فهذه الهمزة يصعب وصفها ، لانها صوت ضعيف لا يفهم الا عن طريق المشافهة ، و لا يضبطه الكتاب ،وهو ما ذهب اليه المرزوقي[4].

وقد عدها سيبويه من الحروف المستحسنة[5] ،وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، اذ ذهب البصريون الى انها متحركة ،بينما ذهب الكوفيون الى انها ساكنة[6].

ومن المحدثين من عد التسهيل ظاهرة من ظواهر التطور الصوتي في كل اللغات[1]،و منهم من رأى ان همزة بين بين ليست سوى حركة تكونت نتيجة لسقوط الهمزة واتصال الحركة

---

(1) الأَصواتُ اللغويّةُ 91 ، ويُنظَرُ : اللَّهَجَاتُ العربيّةُ في التراثِ 1/ 333 وعلم الاصوات في كتب معاني القرآن 74.

(2) يُنظَرُ : اللهجاتُ العربية في التراثِ 1/ 333 وعلم الاصوات في كتب معاني القرآن 74.

(3) أمالي المرزوقي 71 – 72 ، ويُنْظَرُ : الكتاب 3/ 541 – 547، معاني القرآن (الاخفش) 1/ 44 – 45، ومعاني القرآن واعرابُهُ (الزجاج) 1/ 78 ،وَسر صناعةِ الاعرابِ1/ 55 ،و شرح الشافية 3/ 30 – 31.

(4) يُنظرُ : أمالي المرزوقي 72، والسبعةُ في القراءاتِ 106 ، وشرح المفصلِ 9 / 112، والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث 72.

(5) يُنظرُ : الكتابُ 2/ 404.

(6) يُنظرُ : الأَنصاف في مسائِلِ الخلافِ 1/ 430 – 431، وإئتلاف النُصرة 82.

قبلها بالتي بعدها بحيث يتكون المزودج بالمعنى الكامل،وفي هذه الصورة للمزودج يضعف وجود الانزلاق الذي تنشأ عنه انصاف الحركات الواو ،و الياء[2].

اولاً: الإدغامُ

هذِهِ الظاهرةُ مِن أَكثِر الظَّواهر الصَّوتيةِ التركيبيةِ التي تدورُ في كلامِ العربِ[3] إذْ تحدثُ بين المُتماثَلينِ المُتفقينِ في الصفةِ والمخرجِ وبين المُتجانسينِ اللّذينِ اٌتفقا في المُخرجِ واٌختلفا في الصفةِ ، وكذلِك بين المُتقاربينِ اللَّذينِ يتقاربانِ مخرجاً أَو صفةً أوِ الاٌثنينِ معاً[4].

والإدغام لُغَةً، الادخال ، وفي العينِ :((أَدْغَمْتَ الفرسَ اللَّجَامَ :إذا أَدخلْتَهُ في فِيهِ))[5]. واٌصِطلاحاً ((هُوَ رَفْعُكَ اللَّسَانَ بالحرفينِ رفعةً واحدةً وَ وضعكَ إِيّاهُ بِهماَ مَوْضعاً واحِداً ، وهُوَ لا يكونُ إلا في المثلينِ أوِ المتقاربينِ)) [6].

وَفي اِصطلاحِ المحدثينَ ((هُوَ نَزعةُ صوتيةُ إِلى التماثُلِ أي الأتصافُ بِصفاتٍ مشتركةٍ تُسَهِّلُ اندماج احدهما في الاخر ويقع ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخرج))[7].

أَما المرزوقيُّ فَحدَّ الإدغام بِقولِهِ:((هُو أَنْ يُوضعَ اللِّسانُ على مَوْضع الحرفِ فيعتمدُ عليهِ اِعتمادةً شديدةً ،ويرفعهُ عنهُ رفعةً، وفَي هذا رَدَّ الحرفين إِلى صورة الحرفِ الواحدِ ، فالإدغام في بابِ المضاعَفِ ،لأدائِهِ إِلى ضربٍ مِنَ التَخفيفِ فيما يسْتَثْقَلُ كإعلالِ في بابِ المُعْتلاتِ فَاٌعْلَمْهُ)) [8].

وأَهمُ مَا يُلاحَظُ عَلى حَدَّ المرزوقيَّ للأَدْغامِ ، أَنَّهُ :

---

(1) يُنظرُ: مِن أسرارِ اللَّغة 60 .

(2) يُنظَرُ: القراءاتُ القرآنية في ضوءِ عِلْمِ اللَّغَةِ الحديثِ 105.

(3) يُنْظَرُ :الدّراسَاتُ الصوتيةُ عِند علماءِ التجويد 390.

(4) يُنظرُ :أثرُ القراءاتِ في الأَصواتِ والنحو العربي 131.

(5) العين 4\ 395 (دغم)، يُنَظرُ : الصحاحُ 5\1920 (دغم) .

(6)التصريف الملوكي 63 ، ويُنظرُ : الكتاب 4\437 ، والمقتضب 197/1 ، وأسرار العربية 207 ،و الممتع في التصريفِ 2\631.

(7) التصريفُ العربيَّ مِن خلالِ عِلم الأَصواتِ الحديثِ 65.

(8) أمالي المرزوقي 68، ويُنظَرُ : الكتابُ 4/ 335، 417 ، والمُقتضب 1/ 333، وَ التكملةُ 608 ، وشرح الملوكي 451 – 452، وشرح المفصلِ 10/ 121.

1. تَابعَ الخليلَ الذي اُستخدمَ مصطلحَ التشديدِ دَلالةً على الإدغامِ في الصَّوتينِ المثلينِ اللَّذّينِ أُدْخِلَ أَحدُهَمَا في الآخِر ، قَالَ : ((فَإذا صَيَّرْتَ الثُّنَائي، مثلُ قَد ، وهَلْ ، ولَوْ اُسْماً أَدخلْتَ عليهِ التشديدَ، فَقُلتَ : هذِهِ لَوٌّ مكتوبةٌ ، وهذِهِ قَدٌّ حسنة الكتبة زِدْتَ واواً على واوٍ ، ودالاً على دالٍ ثم أَدغمتَ وشددت فالتشديدُ علامةُ الأَدغام)) [1]. وتابعَ الخليلَ العُلماءُ إِذْ أَطلقوا التشديدَ دلالةً على وجودِ صوتينِ مِن موضعٍ واحدٍ[2].
2. إِنَّ اُلْمرزوقيَّ لم يبتعدْ كثيراً عَنْ مَفُهومِ سيبويهِ للإدغامِ ، إِذْ قَالَ : ((إِنَّ الذينَ يُدْغمون يثْقُلُ عَليهِم أَنْ يستعملوا أَلسنتَهُم مِن مَوْضعٍ واحدٍ ثُمَّ يعودوا لَهُ فلما صارَ ذلِك تعباً عليهم أَنْ يدركوهُ في مَوْضعٍ واحدٍ، وَلا تكونُ مُهْلَةً ، كرهوهُ وأَدغموا لِتكونَ دفعةً واحدةً وكَانَ أَخفَّ عَلى أَلسنتِهم)) [3].
3. بَيَّنَ المرزوقيَّ أَنَّ الغَرْضَ مِن الإدغام هُوَ التَّخفيفُ[4].

أَنواعُ الإدغام :

وبَعْدَ ذَلِك نُلاحظُ أَنَّ المرزوقيَّ قَدْ فَصّلَ القَوْلَ في أَنواعِ الإدغام، وهِيَ:

أ – إِدغامُ المُتَلَينِ :

يُلاحَظُ مِن خلالَ مَا ذكرهُ المرزوقيّ عن إِدغامِ المُتماثلينِ ، أَنَّهُ يأَخذُ حالاتِهِ في أَثنَاءَ التعاملِ ، وهي إِما أَنْ يكونَ الأدغامُ مِنها واجباً ،وإِمَّا أَنْ يكونَ جائزَ الأَدغامِ ، أَوِ الأَظهارِ وإِمَّا أَنْ يكونَ ممتنعاً، وَفيما يأتي تفصيلُ يُبينُ مَوَاضعَ هذِهِ الحالاتِ عِند المرزوقيَّ .

حَالاتُ إِدغامِ الْمثلينِ:

أَ– وجوبُ الإدغامِ:

أَشارَ المرزوقيُّ إِلى الحالاتِ التي يحصلُ فيها الإدغام وجوباً ونَجدهُ عَبَرَ لها عن ذَلِك بقولِهِ : (فإنَّهُ لابُدَّ).

قَالَ المزوقيُّ : ((اِعْلَمْ أَنَّهُ إِذا اجتمعَ حَرْفانِ مِن جنسٍ واحدِ في كلمةٍ واحدةٍ، الأُولى ساكنة والثانية متحركة ، فإِنَّهُ لابُدَّ مِن الإدغام)) [1]، وقَدْ اِتفقَ علماءُ العربيّة على أَنَّ الإدغام

---

(1) العين 1/ 50 ، ويُنظَرُ : الكِتاب 4/ 104 – 105.

(2) يُنظَرُ : الكتاب 2/ 529، والمُقتضب 1/ 377 ، والخصائص 2/ 496.

(3) الكتابُ 2/ 398.

(4) أمالي المرزوقي 68.

يكونُ واجباً إذا إلتقى الصوتانِ المتماثلانِ في كلمةٍ واحدةٍ الأول منها ساكِنُ ، والثّانيُ متحركُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ **اِضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ** ﴾[2] ،ونَحْوُ : شَدَّ[3].

وقَالَ : ((فإنْ كَانتِ الأَولى متحركةً أَيضاً، فمتى كَانَ فِعْلاً ، أَو اِسماً أُجري مجرى الفعلِ، فإنَّهُ لابُدَّ مِن الإدغامِ وهذا الذي ذكرْتُهُ اِحترازاً مِن مثلِ الطَّلِلِ والشَرِرِ، والبَدَدِ ، والسُّرور ،وَمَا أَشبهها)) [4].

ب- جَوازُ الإدغامِ :

ذكَرَ المرزوقيُّ حالاتٍ يجوزُ فِيها الإدغام، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ: ((فإذا كَانتِ الأُولى متحركةً والثانيةُ ساكنةً سكوناً غَيْر لازمٍ، كقولِكَ ٱرْدُدْ ، وٱمْدُدْ ،و ٱزْرُرْ، وَمَا أَشبهها فأَنَّ بني تميم يُدغمونهُ أَيضاً بعد أَنْ يُلقوا حركة الأَولِ على الساكنِ الذي قبله ولهم في مثلِ لهذا لغاتُ)) [5].

وقَالَ المرزوقيُّ أَيضاً: ((فإنْ كَانتِ الأولى متحركةً ،والثّانيةُ ساكنةً سكوناً لازماً فإنَّهُ يجوزُ الإدغام ، و على ذَلِك : مَرَرْتُ و مَرَرْنا وسُرُرْتُ ، وسُرُرْنا ، ومَا أَشبهَهُ، بَلْ يجعلونَ الحذفَ بَدَلاً مِنْهُ، تقولُ في ظَلَلْتُ ظَلْتُ، قَالَ اللهُ تعالى : **الذّي ظَلْتَ عَليهِ عَاكِفَاً** ﴾ [6]، وَفي مَسِسْتُ مَسْتُ ،و ربما أَلقوا حركةَ العينِ على الفاءِ فيقولونَ : ظَلْتُ ومَسْتُ)) [7].

---

(1) أمالي المرزوقي 68 .

(2) البقرةُ 60.

(3) يُنظَرُ : المقتضب 1/ 98 ، 206 ، والممتع في التصريفِ2/ 634، وشرحِ الشاقية 3/ 234 ، شرح التصريح على التوضيحِ 2/ 398.

(4) أمالي المرزوقي 68.

(5) أمالي المرزوقي 68 ، ويُنظرُ : الممتُع في التصريفِ 2/ 659 – 660 ، وتفصيل اللغاتِ في التصريح على التوضيحِ 2/ 402 ، عمدةُ الصرفِ 283.

(6) طه 97.

(7) أمالي المرزوقي 69، ويُنظَرُ : الكتابُ 4/ 421 – 422 ، ومعاني القرآن ((الأَخفش)) ، 1/ 236 – 237، و المقتضبُ 1/ 246، و كراهية توالي الأَمثال 19.

وعِنْدَ سيبويهِ فَهُوَ مِن الحذفِ الشَّاذِ إِذْ قَالَ : ((ومثلُ ذَلِكَ قَوْلُهُم ظِلْتُ وَ مِسْتُ حَذفوا فَأَلقوا الحركةَ عَلى ٱلْفاءِ ، كَمَا قَالوا خِفْتَ ولَيْسَ هذا النَّحوُ إلاَّ شَاذا)) [1].

أَما المبردُ فبيّنَ العِلَّةَ الصَّرفيّةَ في الحذفِ ، لكراهةِ التضعيفِ والتخَلص مِن ثِقل اِجتماعِ المثلينِ، وتعذر الادغامُ فَيها، لأنَّ الإدغام يستوجبُ سكوَنَ الأولِ وتحرك الثاني ، والحاصلُ في هذِهِ الأَفعالِ هُوَ العكسُ أَي تحرك الأَوّلِ وسكون الثاني[2].

وَذَهبَ ابنُ جني إلى أَنَّ حذفَ اللاَّمِ تخفيفاً هُوَ تحريفُ للفعلِ[3]. بَلْ ذهب إلى تعليلِ هذا الحذفِ بقولِهِ في موضعٍ آخرَ: قَالوا في مَسِسْتُ مَسْتُ، وفي ظَلِلْتُ ظَلْتُ ...وَ ذَلِكِ كُلُّهُ على تشبه المضاعف بِمعتل العين [4] ،و قالَ الرضي الاستراباذي ت (686هـ) : ((وجاءَ في لغةِ سُلَيْم قليلاً و ربما استعملهُ غيرهم)) [5].

ورأَى باحثُ مُعَاصرُ أَنَّ ظَلْتُ و مِسْتُ مَاشذَّ مِنَ المُضَاعفِ تشبيهاً بـ(أَقمْتُ) حيثُ حذفوا العينَ اِستثقالاً وأَلقوا حركتَها على الفاءِ ، وهُنَاكِ مَنْ يقولُ : ظَلْتُ ومَسْتُ بالحذفِ فقط تشبيهاً بـ(لَسْتُ)، وهذا شاذُ أَيضاً إِذْ لَمْ يَقولوا في فَعِلْتُ (لَسْتُ) البتَةَ عَلى حَدَّ تعبيرِ سيبويهِ[6]. سيبويهِ[6].

وعَلّلَ المرزوقيُّ في مَوْضعٍ آخرَ عدمَ جوازِ الأَدغامِ تعليلاً صَوْتياً ، فقالَ: ((وإِذا كَانَ قبلهُ أَلفاً كعَصَايَ وقَفَايَ وهَوايَ ،لَمْ يكنْ بدُ مِنَ الأَتيانِ بِهِ على الأَصلِ ، وهوَ تحريكُهُ لئلا يلتقي ساكنانِ أَيضاً، وَلا يجوزُ الإِدغام هَاهُنا كما جازَ مَعَ الواوِ والياءِ، لأَنَّ الألفَ لا تُدغم في شيءِ و لا يُدغمُ فيها غيرُها؛ لكونُها هوائيةُ[7]، لا مُعتمدَ لَها في المخرج إلاَّ في لُغةِ هُذيلٍ؛ لأَنَّهم يُبدلونَ مِن الأَلفِ الياءَ و يُدغمونَ على هذا قَوْلُهُ[8]:

---

(1) الكتابُ 2/ 400 ، ويُنظَرُ : الممتعُ في التصريفِ 2/ 660 – 661.

(2) يُنظَرُ : المقتضب 1/ 245.

(3) يُنظَرُ : الخصائصُ 2/ 440،

(4)ينظر: المحتسب 1/ 123.

(5) يُنظَرُ : شرحُ الشافيةِ 3/ 245.

(6) الشذوذُ الصرفيُّ إلى نهايةِ القرنِ الرابع الهجري (ماجستير) 117، و يُنظَرُ : الكتاب 4/ 422.

(7) يُنظَرُ: العين 1/ 58 ، والكتاب 4/ 446،و دراسة الصوتِ اللغوي 297.

(8) ديوانُ أبي ذؤيب الهُذلي 2/1.

سَبقوا هَوَيَّ وأَعْنَقوا لِهَوَاهُم فَتْخرَّمُوا ولِكُلَّ جَنْبٍ مَصْرَعُ [1]. ونَسبَ الفرّاءُ هذِهِ الظَّاهِرةَ اللَّهجيةَ إلى هُذَيلٍ وبَعْضَ بني سُلَيْمٍ[2] .

وعَلَلَ أَبو عليَّ الفَارسيُّ هذا الإدغام بقَوْلِهِ: ((قُلِبَتِ الألفُ ياءً وأُدْغمت في ياءٍ الأَضافةِ ؛ لأَنَّ مَا يُضافُ إلى الياءِ يُحرَّكُ بالكسرِ، فَقَرُبَت الأَلفُ مِن الياءِ بقلبها إليها، والألفُ قريبةُ مِن الياءِ، لذا أَبدلَ كُلَّ واحدٍ منهما في الآخرِ في حاري وصاري...)) [3] ،هذا فضلاً عن عن أَنَّ هذا الابدالَ يَطَرَّدُ عِنْدَ أَبي عليَّ في بَعْضِ اللَّغَاتِ[4].

ورأَى الدكتور احمد علم الدين الجندي أَنَّ هَوايَ وقَفَايَ فيها ٱنسجامُ عَن هَوَىَّ وقَفَيَّ ،وإنَّ الصيغةَ المنسجمةَ أَحَدثُ مِن غيرها ، وعَلى هذا فَهُذيلُ إلتزَمَتْ مرحلةً مِن مراحل التطور ثُمَّ توقفت، أَما العربيةُ الفصحى فالتطورُ سارَ في مجراهُ الطبيعي حتى وَصَلتِ الصيغةُ إلى عَصَايَ ، قَفاي [5].

ومِنْهُم مَنْ ذَهبَ إلى أَنَّ بَعْضَ القَبائل كَسُلَيْم وَ هُذَيلٍ و طيّيء تجنحُ إلى تقصيرِ صوتِ المدِ، وهُوَ الألفُ و الضَّغطُ على ياءِ المُتكَلِّمِ[6].

اما الباحثة فترى رأيَّ الدَّكتور حسامُ النعيمي الذي ذهب فيه الى ((إنَّ توخي السرعةَ في النُّطقِ، هي مِن صفاتِ البداوةِ هُو الذي جعلَ هؤلاءِ يقلبونَ الأَلفَ ياءً و يُدغمونها في ياءِ المتكلمِ ليكونَ العملُ والصوتُ مِن وجهٍ واحدٍ، وينتقلُ لسانُهُم نقلةً واحدةً ، ولا شك أَنَّ في ذلكَ مِن تحولٍ إلى نَبْرِ الشدةِ بالأَدغامِ ، وهُوَ ما يميلُ إليهِ البدويُّ)) [7].

2- إدْغامُ ٱلْمُتقَاربينِ :

أَطلقَ عليهِ علماءُ القراءاتِ الإدغام الصغيَر و حَدوهُ بقولهم: ((هُوَ الذي يكونُ فيهما ساكناً، أي يكونُ فيهِ الحرفُ الأولُ مِن الحرفينِ ساكناً سواءً أكانا مثلينِ أو متقاربين ، أم

---

(1) شرح ديوان الحماسة 1/ 15.

(2) يُنظرُ : معاني القرآنِ للفرّاءِ 2/ 39، واللهجاتُ العربية في التراثِ 2/ 541.

(3) الحُجَّةُ 2/ 441.

(4) المسائلُ العسكريات 115.

(5) يُنظَرُ اللهجاتُ العربيةِ في التراثِ 1/ 427 – 428.

(6) يُنظَرُ : لهجةُ قبيلة سُلَيْمٍ 460.

(7) الدراساتُ اللهجيةُ والصوتية عند ٱبن جني 199.

متجانسينِ ويندرجُ الإدغام الصغيرُ ضمن عِلمِ التجويدِ وهُوَ لَيْسَ مِن مفرداتِ عِلمِ القراءات))[1].

وقَدْ أَشارَ المرزوقيُّ إلى هذا النَّوعِ مِن الإدغامِ بقولِهِ : ((فَقَدْ اِتفقَ ما منعَ مِن إدغامِ الحرفِ في مقاربِهِ ، وإنْ كانَ يُدْغَمُ ذلِك في اللامِ لذهبَ تكرارهُ وكانَ ذلِك إجحافاً بِهِ مِن حيثُ وجبَ إخراجُهُ إلى صورةِ اللامِ ثُمَّ إدغامهُ وكانَ أَبو عمرو يُجوِّزُ هذا ويقرأ بِهِ يقولُ نذلَهُ يريدُ نَذرَ لَهُ)) [2].

وإدغامُ الرّاءِ في اللاَّم فَقَدْ منَعهُ سيبويهِ بقولِهِ : ((والراءُ لا تُدْغَمُ في اللاَّمِ ولا في النَّونِ ؛ لأَنَّها مَكررةُ وهِي تَفشّى إذا كانَ معها غيرها فَكَرِهُوا أَنْ يُجْحِفوا بِها فَتُدْغَمُ مَعَ مَا لَيْسَ يتفشَّى في ٱلفْمِ مثلها وَلا يُكرَرُ)) [3].

وأَجازَ الكسائيُّ والفراءُ هذا النَّوْعَ مِن الأَدغامِ وَذلِكَ لأَنَّ إدغام الراءِ في اللامِ يُصيَّرُها لاماً ولِفظُ اللامِ أَسهلُ مِن أَنْ تأتي براءٍ فيها تكريرُ بعدها لامُ، فَهِيَ مقاربةُ للفظ الرّاءِ فيصيرُ كالنُّطقِ بثلاثةِ أَصواتٍ مِن موضعٍ واحدٍ[4].

اما الزجاج فعد ذلك من الخطأ في العربية وان الذين رووا ذلك عن ابي عمرو بن العلاء غالطين[5]

وعِنْدَ ٱبْنِ جِنّي فإنَّ هذا الإدغام غَيْرُ معروفٍ إذْ لا قُوَّةَ لَهُ في القياسِ[6]. أَما الزمخشريُّ الزمخشريُّ فَقَدْ عَدَّ قراءةَ مَنْ قرأَ بأَدغامِ الراءِ في اللامِ مِنَ الخطأَ الفَاحش وخطأَ مَنْ نَسبَ القراءةَ إلى أَبي عمرو بن العَلاءِ، فقالَ : ((ومُدْغِمُ الراءِ في اللامِ لاحنُ مُخطيءُ مَرّتينِ ، لأَنهُ يَلْحَنُ وينسبُ إلى أَعلم الناسِ بالعربيّةِ ما يُؤذنُ بجهلٍ عظيمٍ)) [7].ورَدَّ أَبو حَيّانٍ مُفَنّداً قّوْلَ الزَّمخشريَّ، إذْ رأَى أَنَّ إدغامَ الرّاءِ في اللام قد ثبُتَ وروذُهُ عن كبيرِ البصريينَ ورأسهِم أَبي

---

(1) النشرُ في القراءاتِ العشرِ 1/ 274، و يُنظر : الكتابُ 4/ 472.

(2) أمالي المرزوقي 70 ، ويُنظرُ : الكتابَ 4/ 448، والمقتضب 1/ 212، و التكملةُ 616.

(3) الكتابُ 448/4، ويُنظَرُ : أَسرارُ العربيّةِ 210.

(4) يُنظَرُ : وشرح المفصل 10/ 143.

(5) معاني القرآن واعرابه 1/ 335

(6) يُنظَرُ : سِر صناعةِ الأَعراب1/ 193، 206.

(7) الكشافُ 1/ 307، ويُنظرُ : البحر المحيط 2/ 360 – 361 ، وَالدَّراساتُ النحويةُ و اللُّغَويةُ عند الزمخشريَّ 178.

عمرو بن العلاءِ و تلميذِهِ الحضرمي وأَجازهُ كبراءُ أَهَلِ الكوفةِ وعَددَ مِنهم الرؤاسي، والكسائي، و الفرّاءُ، وهؤلاءِ كُلُّهم أئمةُ في القراءاتِ والنحوِ ، ولُغاتِ العربِ وحُجتهم في ذلكِ السَّمَاعُ والروايةُ[1].

وَذَهبَ ابْنُ مَالكٍ إلى تجويز إدغامِ الراءِ في اللاَّم ، فَقالَ : ((وإدغامُ الراءِ في اللامِ جائزٌ خلافاً لأَكثِرهِمِ)) [2].

وذَهبَ علماءُ القراءاتِ المتأخرونَ إلى جوازِ إدغامِ الرَّاءِ في اللامِ، فـأبْنُ الجزريُّ ت(833هـ) يقولَ ((أنّهُ مرويٌّ جائزٌ ؛ لأَنَّ الراءَ واللامَ قريبتانِ مِن ناحيةِ المَخْرج إلاَّ أَنَّ تكرارَ الرّاءِ الأَولى هُوَ الذي جَعَلَ فِيها زيادةُ صفةٍ لذهابها في الإدغامِ، وإذا تحركتِ الرّاءُ في اللامِ بأيَّ صورةٍ جازَ الإدغام)) [3].

أَما البَنَّا (ت 1117هـ) فَقَدْ وَضعَ شَرْطاً لادغامِ الرّاءِ في اللامِ، فقالَ: ((تركُ التكرارُ للراءِ إذا أُدْغِمَت في اللامِ ؛ لأَنَّ التكريرَ أمرُ عدميٌّ عارضُ في الرّاءِ لا مُتأصِلُ فلا يُقويها فأَنْ فُتِحتِ الرّاءُ وسُكِنَ ما قبلها أُظْهِرَتَ الرّاءُ، نحْوُ :﴿ **ٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوها**﴾ [4]))[5].

وبَعْضُ المحِدّثينَ أَيدوا إدغامَ الراءِ في اللامِ بحُجةِ أَنَّ الراءَ إذا أُدْغِمَتْ في اللامِ صَارتْ لاماً[6]، ولأَنَّ لفظَ اللامِ أسهلُ وأَخفُ مِن أنْ تأتي براءٍ فيها تكريرُ وبعدها لامُ وهي مقارِبةُ للرّاءِ فتصيرُ كالنُّطقِ بثلاثةِ أحرفِ مِن مُخْرَجِ واحدٍ فَطلبَ التَّحفيفَ[7].

وذَهبُ الدكتورُ خليلُ العطيةُ ((رحمه الله)) إلى أَنَّ اِدغامَ الرّاءِ في اللاَّمِ لا يمتنعُ صوتياً؛ لأَنَّ الراءَ صوتُ أَسنانيَّ لثويٌّ اِنحرافيٌّ ،و الذي جَعَلَ إدغامهما صحيحاً قُربَ

---

(1) يُنظَرُ : البحرُ المحيطُ 1/ 362 – 363، وأسرارُ العربيةِ 245، وأبو عمرو بن العلاء اللغوي و النحوي ومكانتُهُ العلميةُ 135 – 136، وقراءةُ يعقوب دراسةُ لغويةُ و نحوية (ماجستير) 17.

(2) شرحُ التسهيلِ 320 – 321 .

(3) النَّشُر في القراءاتِ العشر 1/ 292.

(4) النحل 8.

(5) اِتحاف فضلاءِ البشر في القراءاتِ الاربعة عشر 1/ 118.

(6) يُنظَرُ : الأَصَواتُ اللغويةُ 199 ، وإدغامُ القرّاءِ 41 .

(7) يُنظرُ : الأصَواتُ اللغويةُ 71، ونظريةُ النحوِ القرآنيُّ 134.

مُخْرجيهما واِتفاقهما في الصَّفاتِ ،و إنّما منعهُ سيبويهِ وَ مَنْ ذَهبَ مَذهبَهُ خَوفاً مِن فقدانِ صفةٍ ذاتيةٍ في الرّاءِ هي صفةُ التكرارُ التي لا تكونُ فصيحةً بدونِهِ[1].

اما الدكتور علاء حسين الخالدي فذهب الى: ((أَنَّ مِسألةَ تجويزِ إدغامِ الرّاءِ في اللامِ، وعدمِ التجويزِ عند كُلٍّ مِن الكوفيينَ وَالبصريينَ تجعلنا أمامَ حقيقةٍ مهمةٍ هي إحدى صور الخلافِ المَنهجيَّ بين كُلٍّ مِن البصريينَ والكوفيينَ الذينَ لم يستطيعوا أنْ يردوا ماسمعوهُ، وسواء في أمرِ سماعِهم ، هذا مَا حكتْهُ العربُ أو ما قرأت بِهِ القِرّاءُ))[2].

ثالثا : الحَذْفُ

ومِن صُورِ الحَذْفِ التي تَعرّضَ لَهَا المرزوقيُّ :

أ- حَذْفُ الهمزةِ مِنَ الفِعل رأى:

أَشارَ المرزوقيُّ إلى حذفِ الهمزةِ مِن الفِعْلِ رأى بقَوْلِهِ: ((فإذا قُلْتَ رَأَيْتُ فمستقبلُهُ يَرَى ، والأَصلُ : يَرْأَى، فَحُذِفَتِ الهمزةُ اِستخفافاً ، وألقيت حركتُهَا على الرَّاءِ فصارَ يَرَى ، ثُمَّ بُنيَ الأمرُ عَلى المستقبلِ فصارَ للحذفِ إلى المعارضِ فيهِ واِطرّادِهِ في حُكمِ مَا قَدْ اُجتمعَ فيهِ إعلالُ، فتقولُ إذا أَمرتَ : رَيا هذا ، وهُوَ مِن الفعلِ اِفْعَل ، وكأَن الأَصلُ فيهِ : إرْ أَعلى مثالِ إسْعَ ، فَحُذِفتِ الهمزةُ وألقيتْ حركتُهَا على الراءِ ، ثُمَّ اُستغني عَنِ الهمزةِ المجتلبةِ ، لتحركِ فَصَارَ رَ))[3].

ولا خلافَ في أَنَّ الحذفَ في هذا الموضعِ مسموعُ ولَيْسَ بقياسٍ[4] ، أَما المحدثونَ فذهبوا إلى أَنَّهُ لا يجوزُ أَنَّ تُعَدَّ الهمزةَ حرفاً ساكناً، أَصلاً، لأَنَّها متلوةُ بألفٍ هذا إذا أَخذْنَا باُفتراضِ أَنْ تكونَ الكلمةُ آلتْ إلى يَرْأَى، إذْ لَوْ كتبناها صوتياً لكانت yaraia، وَهذا يعني أَنَّ الهمزةَ تُصبحُ على هذا الاُفتراض – وهُوَ غُير صحيحٍ – غَيْرُ ساكنةٍ بَلْ متلوةُ بفتحةٍ طويلةٍ[5].

---

(1) يُنظَرُ : جهودُ الكوفيينَ في علمِ الأصواتِ (بحَث) منشور في مجلة كلية الأَدابِ جامعة البصرة ع 22 لسنة 24 ، 1411، 1411هـ – 1991م ، ص 74.

(2) البحثُ الصوتيُّ عند الكوفيينَ (ماجستير) 112.

(3) أمالي المرزوقي 48 ، ويُنظرُ: الكتاب 3/ 456.

(4) يُنظَرُ : الكتابُ 2/ 245، ومعاني القرآن ((الأخفش)) 2/ 546 ، وَ الخصائصُ 3/ 153 ،والتصريفُ الملوكي 59 ، وشرح الشافيةِ 1/ 50 ، ونُزهة الطرف في علمِ الصرف 58.

(5) البحث الصرفيُّ في الدَّراسَات اللُّغوية العربيّة الحَديثة (دكتوراة) 321.

وترى الباحثة ما ذهب اليه الدكتور اسماعيل عمايرة من أَنَّ كَثْرةَ الاٌستعمالِ هُوَ الذي أَدى إلى حذفِ همزةِ (يَرْأَى) فأصبحَ (يرى) وتُمثل أَلفُهُ مِن الناحيةِ الذّهنيةِ المجردةِ: عين الكلمةِ ولامها، والدّليلُ على ذلك أَن هذِهِ الظاهرةَ لم تحدثْ في ألفاظٍ مِن نحوِ : نأى يَنْأى، ومَأى يمأى ، إذ هِي قليلةُ الإستَعمالِ[1].

ب- حَذفُ الهمزةِ مِن بابِ المُعْتّلِ الفَاءِ المضمومةِ:

أَشارَ المرزوقيُّ إلى هذا بقولِهِ : ((يُوعِدُ ، ويُوقِنُ ، وَمَا أَشبهها فَيُقَالُ : هَلا حَذَفتَ الواوَ مِنُّهما، لوقوعِهِ بين ياءٍ وكسرةٍ ، أو هَلا أبقيتها في يَعِدُ ،وما أَشبهَهُ، وكنت تقولُ يُوعِدُ، لأَنَّ الأَصلَ في يُوعِدُ يُأوْعِد ، لأَنهُ مستقبلُ أَوْعَدَ، و أَوْعَدَ على زِنَّة دَحْرَجَ، وكما تِقولُ : يُدَحْرِجُ في المستقبلِ ((الفعل المضارع)) ، يلزمُ أَنْ يُقالَ : يُأَوْعِدُ ؛ لكنَّهم اٌسْتثقلوا اللَّفْظَ بالهمزةِ فحذفوهَا تخفيفاً، وهي في النّيةِ ، لأَنَّ أَصلَ الكلمة يقتضيه) [2].

وقَدْ اِختلفَ العلماءُ في عِلةِ حذفِ الواو في مثل هذِهِ الأَفعالِ فالبصريونَ يرونَ أَنَّ علةَ حذفِ الواوِ هُنا، وقَوعهَا أي الواو بين الياءِ والكسرةِ مثل يَوْعِد مِما يحدثُ ثِقلا في الكلمةِ لذلِكَ حُذِفَتِ الواوُ طلباً للخِفّةِ[3].

أَمَا الخليلُ فذهبَ إلى أَنَّ سببَ حذف الواوِ في مثل يَعِدُ ويَصِلُ، أَنَّها ((خرجَتْ ساكنةً و خلفتها الضمةُ ، والعربُ تكرهُ الكسرةَ بَعْد الضمةِ إلا فيما لُم يسم فَاعلُهُ فاسقطوهَا كراهيّة ضمةٍ بَعْد كسرةٍ)) [4]، أما سيبويهِ فرأى أَنَّ الواوَ سقطت ، لوقوعِها بين الياءِ والكسرةِ ، فأَدى اٌجتماعُ الثُّقلاءِ إلى حذفِ الواوِ [5]، وتابَعَهُ في ذلِك المبردُ[6].

---

(1) يُنظَرُ : التفكير اللغويُّ بين النظامِ المقطعي والشكل الكِتابي (بحثُ) منشورُ في مجلةِ العلومِ الأَنسانية والاجتماعيةِ م 23، ع 2 ، آب 1996م ، 272.

(2) أمالي المرزوقي 4 ، ويُنظرُ : الكتابُ 4/ 279، ومعاني القرآن للاخفش 1/ 191، والمقتضبُ 2/ 97، والتكملةُ 514، والمنصف 1/ 191، الممتع في التصريف 8/ 331.

(3) يُنظَرُ : الأَنصاف في مسائلِ الخلافِ 2/ 782 – 787 ، وشرح الشافية 1/ 87 .

(4) دقائقُ التصريفِ 221.

(5) يُنظرُ: الكتابُ 2/ 232 – 233.

(6) يُنظَرُ: المُقتضبُ 1/ 82 – 88 ، وَ الكامل 1/ 85.

وعَلَلَ الفرّاءُ حَذْفَ الواوِ مِن (يَعِدْ) ، لكونِهْ فِعْلاً متعدياً في حينِ لَمْ تُحذَفُ مِنْ وَجِلَ يَوْجَلُ ؛ لكونَهُ غَيْرُ مُتعدٍ[1].

ورأى ٱبنُ جنّي أَنَّ سببَ الحذفَ هُوَ لئلا يأتي المضارعَ مَرّةً بالواوِ ،ومَرَّةً بغير الواوِ في نحوِ أوْعِدُ ويَعِدُ ، حتى يطردَ حكمُ الشيءَ على نظيَرِهِ ، قالَ:

((حذفوهُ في قِولِهِم ((أَعدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ)) وإنْ لَمْ تكن هناكَ ياءُ، لأَنَّهم لَوْ قالوا : ((أَناَ أَوْعَدُ ، وهو يَعِدُ)) لاختلفَ المضارع فكانَ يكونُ مَرّةً بواوٍ ، وأُخرى بلا واوٍ فَحُمِلَ ما لا عِلّةَ فيهِ على ما فيهِ عِلّةُ)) [2].

مِن قَوْلِ المرزوقيَّ المتقدمِ يتضحُ أَنَّهُ مِنَ العُلمَاءِ المُقرينَ والمُؤيدينَ للأُصولِ المرفوضة في اللغة، والتي تعني في الاصلاحِ: ((ما كانَ يجبُ أَنْ تكونَ عليهِ الكلمةُ أَو الجملةُ قَبْلَ أَنْ يطرأَ عليها أَي تغييرٍ)) [3]، وأَول مَنْ استعمله هُوَ أبو عليَّ الفارسي[4]، وتابَعهُ ٱبن جني الذي عُدَّ خَيْرَ مَنْ اِعْتَنى بالأُصولِ المرفوضةِ ، فَقَدْ عَقدَ لَها أبواباً[5] مثل باب القولِ على الاطرادِ والشذوذِ[6] ، وبابُ في ما يُراجَعُ مِن الأُصولِ مِما لا يُراجعُ[7].

وعند المحدثينَ ، فالأَصلُ : ((ما جَرَدَهُ النُّحاةُ بالاِسْتقراءِ النَّاقصِ الذي أَجروهُ على الكلامِ الفصيحِ سواء أَكان ذَلكَ أَصلُ وَضْعٍ ، أَم أَصلُ قاعدةٍ)) [8].

وقَدْ انقسموا بصددِها على قسمينِ[9] ، الأولُ هُمْ أَصحابُ المنهجِ الوصفيَّ في اللغةِ وهُم وهُم لا يُقرونَ بالأُصولِ و لا يعترفونَ بَها و بتقديرهَا ، والثاني يرى وجوب تفسير الكثير مِن

---

(1) يُنظَرُ : المنصفُ 1/ 188.

(2) المُنصفُ 1/ 191.

(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية 11، والأُصولُ اللغويةُ المرفوضة بين القدماءِ والمحدثين (بحث) منشور في مجلة كلية اليرموك الجامعة الدكتور علي عبد اللهِ العنبكي، السنة الأولى ، ع 2، ص 108.

(4) يُنظرُ: المسائل العضديات 33– 37 ، والمسائل الشيرازيات 1/ 175.

(5) يُنظرُ : الاصول اللغوية المرفوضة (بحث) 110.

(6) الخصائص 3/ 5.

(7) المصدر نفسُهُ 2/ 347 – 352.

(8) الأُصولُ دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب203.

(9) يُنظرُ: ظاهرةُ الحذف في الدرس اللغوي 204، و الأَصول اللغوية المرفوضة بين القدماءِ و المحدثين (بحث) منشور في مجلة كلية اليرموك الجامعة ، الدكتور علي عبد الله العنبكي، السنة الأُولى ، ع 2 ، ص 108 .

الظواهرِ اَللغوية كَما فسرّها القُدماءُ و عدم الاكتفاء بالوصفِ التقريري الذي يعجزُ عَن تقديم اِلتَّفْسير المقنعِ في أَحيانٍ كثيرةٍ[1].

أَما الباحثةُ فترى مَا ذَهبَ إِليه الدكتورُ عليٌّ عَبْدُ اللهِ العنبكِي مِن : ((أَنَّ الأُصولَ المرفوضةَ على قسمينِ ، قسمُ لم يُسْتَعمل ، لتعذرِ النُّطق بهِ او لصعوبتهِ ، أو لأَنَّه رُفِضَ لسببٍ آخرَ ،وهذا لا مَانعَ مِن تقديرهِ وإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ، وقسِمَ اِسْتُعْمِلَ ، إِما شذَوذاً ، أو الضرورةِ ، أو لكونه لهجة مِن اللهجاتِ العربيةِ ، أو أصلاً مِن الأُصولِ الساميةِ)) [2].

ومِن المحدّثينَ نجدُ أَنَّ الدكتورَ داودَ عبده خَيْرَ مَنْ دافَعَ عَنْ نظريةِ الأَصولِ المرفوضةِ [3]، فرأى أَنَّ الأَصلَ المقدرَ هُوَ يُؤَفْعِل، لسببينِ[4]:

الأولُ : أَنَّ الأَصلَ في المضارعِ أَنْ تكونَ صيغتَهُ مجردة مِن حرفِ المضارعةِ هي صيغةُ الماضي بَعْد تحويل الفتحةِ التي تلي عينَ الفعلِ كَسرةً.

والثاني: أَنَّ حركةَ عينِ المضارعِ هي الضَّمةُ ولو لَمْ يكنْ أَصلَهُ (يُؤَفْعِلُ)، لكانَتِ هذِهِ الحركةُ فتحةً كما في يَجْلِسُ ويدلُ وجودُ الهمزةِ في الأَمِر على هذا الأَصلِ، لأَنَّ الأمرَ يُصاغُ بحذفِ حرفِ المضارعةِ مِنَ المضارعِ المجزومِ في لِتُؤكْرِم أكرم ، قالَ ٱبنُ يعيشٍ : ((والأَصلُ المَقدرُ في تُكَرم، تُؤَكْرِمُ، كتُدَحْرِجَ فعلى ذلكِ خَرَجَ أَكْرَمَ)) [5].

وفسرت ديزيره سقال سُقوطَ الهمزةِ تفسيراً صوتياً ، فذهبَ إِلى أَنَّ حذفَ الهمزةِ مِن مضارعِ الرباعي المهموز هُوَ تصحيحُ لمقاطِعَ الكلمةِ فقط، فالماضيَ الرُّباعي أُدْخلَ يتألفُ مِن ثلاثةِ مقاطعَ : طويلُ مقفلُ + قصير + قصير ((مِن غير وصل)) ، وعندما نضعُ الفَعلَ في صيغةِ المضارعِ فتصير مقاطعهُ (يُؤَدْخِلُ): (قصير + قصير + طويلُ مُقفل + قصير + قصير)، فَحُذِفَتِ الهمزةُ ؛ لتستقيمَ المقاطعُ ، فيصيرُ الفِعلُ: (يُدْخِلُ) ، وتعودُ المقاطعُ إِياهَا التي كانت في الماضي فَكأَنما حُذِفَ المقطعُ القصيرُ مِن أَولِ الكلمةِ وبَقِيَ ما عَدَاهُ[6].

ت- حَذْفُ الهمزةِ مِن مَوْضِع الفَاءِ في صيغةِ فِعْلِ الأَمِرْ:

(1) الأُصول اللغوية المرفوضة بين القدماءِ والمحدثين (بحث) 114.

(2) الردُ إِلى الأَصلِ في النحوِ والصرفِ (دكتوراة) 37.

(3) يُنظَرُ: الأُصولُ اللغويةُ المرفوضة بين القدماءِ والمحدثين (بحث) ، ص 116.

(4) أَبحاث في اللّغَةِ العربيّةِ 13.

(5) شرح المفصلِ 7/ 58.

(6) يُنظَرُ : الصرفُ وعِلمُ الأصواتِ 170 – 171.

أَشارَ المرزوقيُّ إلى هذهِ المسألةِ ، فقالَ : ((فأَما خُذْ و كُلْ ومُرْ ، فهذِهِ الثلاثةُ الأَحرفُ حُذِفَتْ فَاؤُهَا تخفيفاً)) [1].

فالمرزوقيُّ بقولِهِ هذا ذهبَ مذهبَ الخليلِ الذي عَلَّل حَذْفَ الهمزةِ اِستثقالاً للضمتينِ ، قَالَ:((وَلا يُقَالُ : أُوْمُرْ وأُوْخُذْ مِنْهُ شيئاً ، وأُوْكُلْ، وإِنَّما ، يقالَ : مُرْ وخُذْ وكُلْ في الابتداءِ بالأَمرِ اِسْتثقالاً للضمتينِ، فإذا تقدّمَ قبل الكلامِ واوُ أو فاءُ ، قُلتَ :وأْمُرْ ، فَأْمُرْ ، كما قالَ عزَ وجَلَّ : ﴿ **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بالصلوة**﴾ [2] ، فأَما كُلْ مِن أَكَلَ يَأْكُلُ فَلا يكادُ يُدخلونَ فيهِ الهمزةَ مَعَ الفَاءِ وَالواوِ)) [3]. وقَدْ نقلَ المرزوقيُّ تعليل سيبويه في رَدَّ الهمزة مَعَ الفِعْل ، مُرْ ، قالَ سيبويهِ : ((إِنَّما شذّتْ ، لكثرةِ الاستعمالِ فيها، وسَائِرُ مَا فاؤهُ همزةً لا تُحْذَفُ مِنْهُ في الأَمْر، وقَدْ رُدَّتِ الهمزةُ في مُرْ خاصةً مع حرفِ العطفِ ، قالَ الله تَعالى : ﴿ **وأْمُرْ أهلكَ بالصلوة**﴾ [4]))[5]،ومِنْهم مَنْ ذهبَ إلى جوازِ الأَمرينِ في الحذفِ والأَثبات في مُرْ خاصةً خاصةً ، لنقصِهِ عن مرتبةِ الفعلينِ الآخرينِ في كثرةِ الاستعمالِ[6].

بينما رأَى العُلماءُ أَنَّ حذفَ الهمزةِ الأَصليةِ في هذِهِ الأَفعالِ وإِسقاط همزة الوصلِ مِن أولِها، للاستغناءِ عنها بحركةِ ما بعدها، وقَدْ أطلقوا الحذفَ في خُذْ و كُلْ لِكثرةِ الإِستعمالِ وإِثباتُ الهمزةِ في أُمُرْ و بخاصةٍ إِذا وقعَ الفِعلُ في الدّرجِ ، كما تقولُ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿**وأْمُرْ أَهْلَكَ**

(1) أمالي المرزوقي 44، ويُنظَرُ : الكتاب 1/ 367، والمقتضب 2/ 97 ، و التصريف الملوكي 58 ، وشرح المفصل 10 / 115 ، وشرح الشافية 1/ 38 .

(2) طه 132.

(3) العين 8/ 297 – 298 (أمر).

(4) طه 132.

(5) الكتاب 1/ 266، ويُنظَرُ أمالي المرزوقي 44، وشرحُ المفصل 10 / 115.

(6) يُنظرُ: شرح الملوكي في التصريف 368.

بالصلوة﴾ [1]، غير أَنَّهُم جَوَّزوا حَذْفَ الهمزةِ مِنهُ في الدَّرجِ ، كما جَوّزوهُ إذا وقعَ في أولِ الكلامِ[2].

ومِنَ ٱلمُحدَثينَ نجدُ الطَّيب البكوش يُعَللُ سقوطَ الهمزةِ في الفعلِ المضارعِ المهموز الفاءِ؛ لأنّ العربية تستثقلُ النُّطقَ بالهمزةِ الساكنةِ إذا وقَعَتْ في الوسطِ (يأْكُلُ)، إذْ تُمثلُ نهايةَ مقطعٍ منَغلقٍ (يَأْ) فَتُخَفِفُهَا وذلِك بادغامِها في الحركةِ السابقةِ لَها فَتُطيلُهَا و يُصْبِحُ المقطعُ المُنغلقُ بِذلك مقطعاً مُنفتحاً طويلاً أسهلُ نُطقاً يَاكُلْ، وهذِهِ مَرحلةُ أوُلى ، أَما المرحلةُ الثَّانيّةُ فَهُوَ أَنَّ هذا التخفيفَ قَدْ يصلُ حَدَّ الاسقاطِ في الأمرِ المضمومِ العين إذا إلتقَتِ الهمزةُ بألفِ الأتكاءِ، وهي ألفُ الوَصلِ الشبيَهة بالهمزةِ، مثل:

أَكَلَ ـ يَأْكُلُ ـ أْٱكُلْ ـ ٱوكُلْ ـ كُلْ

(أُدغِمت الضمتانِ) (سقطتِ الواوُ ، لِثقل النطقِ بضمتينِ)

فَهُنا الهمزةُ السّاكنةُ في أَولِ الفِعل قَدْ سقطَتْ تماماً مِمَا جَعَلَ ألفَ الاتكاءِ عديمةَ الفائدةِ، إذْ هِي لا يُؤْتى بِها إلاّ لاجتنابِ البدءِ بحرفٍ ساكنٍ[3].

وأَضافَ أيضاً أَنَّ هذا الحذفَ لا يحدثُ مع ٱلمضارعِ المكسور الفاءِ (يَفْعِلُ) مِثلُ:

أَسِرَ ـ يَأْسِرُ ـ اِئْسِرْ ـ اِيسِرْ ، لسببينِ:

الأولُ : مِن الناحيةِ الصوتيةِ : لأَنَّ النطقَ بضمتينِ في أْٱُكُلُ (مَعَ الأَدغامِ : أُوكُلْ) أَثقَلُ مِن النُّطقِ بكسرتينِ في اِئْسِرْ (مع الادغامِ : اِيسِرَ) ولاسيما أَنَّ بينهُما همزةً أَي حَرْفاً حلقياً[4].

والثاني : مِن ناحيةِ المعنى: يندرُ أَنْ يحدثَ إلتباسُ مَعَ أَمر الفِعل الأجوف الواوي فلا يوجدُ ((كَالُ – خاذُ– الذي يُعطي قياساً في الأمر كُلْ وخُذْ أيضاً))، بينما يوجدُ خطرُ الالتباسِ بكثرةٍ نسَبياً في المكسورِ العين مَعَ الأجوفِ اليائي مثل: (سَارَ ـ سِرْ) [5].

---

(1) طه 132.

(2) أمالي المرزوقي 44، ويُنظرُ : الكتاب 1/ 266، والمقتضب 2/ 99، والألفات لابن خالويهِ 86،وشرح الملوكي في التصريف 368.

(3) التصريفُ العربيُ مِن خلالِ عِلم الأَصواتِ الحديثِ 110 – 111.

(4) التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث 112.

(5) المرجعُ نفسُهُ و الصفحةُ نفسُهَا.

أَما الدكتورُ داودُ عبده فرأى أَنَّ حذفَ الهمزةِ في خُذْ، وكُلْ ، ومُرْ، أَو سَلْ لَمْ تِعمْ جميعَ اللهجاتِ العربيةِ القديمةِ، لأَنَّ الفُصحى تُجيزُ إِسْألْ إِلى جَانبِ سَلْ ، أُمُرْ إِلى جانبِ مُرْ، وقَدْ وَردَ في القرآنِ: ﴿ **وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْـهَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ**﴾ [1] وَ ﴿**وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَـةَ ٱلَّتِـي كُنَّـا فِيهَا**[2]﴾ [3] .

وَعَدَّ الدكتورُ كمالُ بِشر حَذفَ الهمزةِ ظاهِرةً صَرْفيةً لا صوتيةً قالَ: ((إِنَّ الهمزةَ دونَ غيرها مِن الأَصواتِ يُمكنُ حذفُهُ مَعَ الاِستغناءِ عنهُ سواء أكانتِ الهمزةُ أَصلاً أم زائدةً... مِن نحوِ خُذْ و بابِهِ ، وهِي ظاهرةُ صرفيةُ لا صوتيةُ تقتضيها بِنية الصَّيغِ مِن هذِهِ الأَفعالِ كما هو معروفُ)) [4].

ث–مسائل اخرى:

لِكَثْرةِ إِشاراتِ المرزوقيَّ إِلى حَذفِ التّاءِ اِرْتأَت الباحثة الوقوفَ على أَهمِ مَا جاءَ عندهُ، فقالَ في حذفِ التاءِ مِن الفعلِ يستطيع: ((وقولُهُ (لَمْ نَسْطِعْ) أَرادَ نستطيعُ فحَذَفَ منهُ تخفيفاً، لكثرتِهِ في الكلام. يُقالُ: اِسطاعَ يَسْطيعُ بمعنى أَسْتطاعَ بفتح الهمزةِ يُسطيعُ بضمِ الياءِ ، وليس هذا مِن الأولِ ، لأَنَّ هذا في معنى أَطاَع)) [5].

فَقَدْ اختلفَ العُلماءُ في زيادةِ السينِ في أَسْطاع بهمزة قطعٍ مفتوحة ،وسين زائدة ، فذهبَ سيبويهِ إِلى أَنَّ السينَ زائدةُ في أَسْطَاع يَسْطِيع ، إِذْ هِي عِوَضُ مِن ذَهابِ حركةِ عينِ الفعلِ وهي الواوُ المفتوحة في أَطْوَعَ ، حيثُ نُقِلتِ الفتحةُ مِن الواوِ إِلى الطّاءِ السَّاكنةِ ، فصارت أَطوع، ثُمَّ قُلِبتِ الواوُ ألفاً، لانفتاحِ ما قبلها وهِي ساكنةُ ، أي صارت أَطاع ، ثُمَّ زادو السينَ على أَنَّها تعويضاً أَصابَ حركةَ عينِ الفعلِ بنقلِ حركتها إِلى الفاءِ[6].

---

(1) لقمان 17 .

(2) يوسف 82.

(3) يُنظرُ : القواعدُ اللُّغويةُ و سُنَّةُ التطورِ ((بحث منشور)) في مجلةِ اللسانِ العربي ، الرباط م 17 ، ج، لسنة 1399هـ – 1979، ص 37.

(4) دراساتُ في علمِ اللغةِ ق1 : 161 – 162.

(5) شرح ديوان الحماسةِ 2/ 861.

(6) يُنظرُ : الكتاب 1/ 25.

وقَدْ اِعترضَ المبردُ على سيبويهِ ، فَهو لم يرَ أَنَّ السينَ أصلُ للعوض ؛ لأَنَّ حركةَ عينِ الفعلِ موجودةُ فكُلُّ مَا حَدثَ أَنَّها انتقلت إلى الطاء، فالسينُ لَيسْتَ عِوَضاً، لأَنَّ ٱلمعوَّض عنهُ ليس معدوماً[1].

أَما ٱبنُ يعيشٍ فنَصرَ مذهب سيبويهِ ، بتسويغ ٱِجتماعِ العِوَض و المعوض منهُ، فالتعويضُ هنا، كما رأَى ليس تعويضاً عن إعدَامِ الفتحة مِن الواو التي هي عينُ الفعلِ، بل هُوَ تعويضُ عما حصلَ بنقلها إلى الطاءِ ((فاءُ الفعلِ)) ، قَالَ : ((وهذا ((أَي اعتراضُهُ على سيبويهِ)) لا يقدحُ فيما ذهب إليه سيبويهِ ؛ لأَنَّ التعويض إنما وقع مِن ذهابِ حركة عين الفعلِ مِن العَيْنِ لا مِن ذهابِ الحركةِ البتة)) [2] ، وَقَدْ تابعهُ ابن عصفور . فانتصرَ لسيبويهِ[3].

ومَا ذكرَهُ المرزوقيُّ مِن أَنَّ ((اِسطاعَ يَسْطيعُ بمعنى اسْتطاعَ بفتح الهمزة)) ما ذهب إليه الفراءُ فيما نقلهُ عنهُ ابن يعيشٍ قَالَ : ((قَالَ الفرّاءُ شبهوا اسْطَعْتُ بافعلت فهذا يدلُ من كلامهِ على أَنَّ اصلَها اِستطعتُ ، فلما حُذِفتِ التاءُ بَقِي على وزنِ أَفْعَلْتُ ، فَفُتِحَتْ همزتُهُ وقُطِعَت)) [4].

ورأيّ الفراءِ مردودٌ ؛ لأَنَّ همزةَ اسْطاع همزةُ قطع مفتوحةٍ أي أنها تختلفُ عن همزةِ اسْتطاع ؛ لأَنَّ استعمالً اِسطاع بهمزةِ وصلٍ جاءَ مِن وهمٍ لَيس مبعثةُ اراء اللغويينَ، إنما هُوَ مِن بابِ ما يتوهمُهُ المستَعِملُ اللغويَّ بعامةٍ على نحِو ما يحصلُ في الاتباعِ النحويَّ ، وما شاكله[5].

وذَهب الدكتور احمد اسماعيل عمايرة إلى : ((أَنَّ السينَ في ((أَسْطاع)) ربما كانت مِن بابِ الزيادة في نحوِ : سَنبْسَ التي هي مِن نبس و سَبْطر التي هي مِن بطر، وشَهْذَر بالشينِ التي مِن هذر.... وَ قد مَر أنّ الزيادةَ بالشين والزيادة بالسينِ، تقابلُ الزيادة بالهمزة في

(1) يُنظرُ : المقتضب 122/2.
(2) شرح المفصل 10 / 6.
(3) يُنظرُ : الممتع في التصريفِ 1/ 224.
(4) شرح المفصل 10 / 6، ويُنظرُ : الممتعُ في التصريف 1/ 224.
(5) يُنظرُ : معالم دَراسةُ في الصرفِ ((الأقيسة الفعلية المهجورة)) دراسة لغوية تأصيليَّة 48.

((أَفعَل)) والهاء في هفعل، و هذا ما تؤكدهُ بعضُ اللغاتِ السامية التي توازنت فيها صيغة أفْعَل و صيغة هفعل العربيتانِ بصيغتي سَفْعَل و شَفْعَل)) [1].

فالتَّاءُ قَدْ حُذِفَتْ مِنَ الفِعْلِ ؛ لقُرْبِ مُخْرَجِها مِن مُخْرَجِ الطَّاءِ[2]. وترىالباحثة ما ذهب اليه الدكتور كامل راهي من أنَّ الفعلَ مِنَ الشَّواذِ ؛ لأنَّ الفعلَ اسْطاعَ يُعطي معنى (اسْتطاعَ) عند اِستعمالِهِ في الشعرِ والنثر، وأنَّ وزنَ اِسْتفعلَ وزنٌ مشهورٌ فإحالةُ هذا الفعلَ إلى هذا الوزنِ أقربُ إلى المَنْطق مِن اِعتبارِ السين زائدة، وإنَّ الفِعْلَ مِن الشواذِ[3].

ولكننا نجدُ أَنَّ الفعْلَ قَدْ جَاءَ في القرآنِ الكريمِ بتاءٍ وبحذفِ التاءِ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿**فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْباً**﴾ [4] إذْ فسرَ ذلك الدكتورُ فاضل السامرائي تفسيراً بلاغياً، فقال: ((إنَّهُ لما كانَ صُعودُ السَّدِ الذي هُو سبيكةٌ مِن قطع الحديدِ والنحاسِ أيسر مِن نقبِهِ وأخفُ عملاً خففَ الفعلَ للعملِ الخفيفِ فحذفَ التاءَ، فَقالَ: (فما اسطعوا أنْ يُظهروه) ، وطَوَّلَ الفعلَ فجاءَ بأطولِ بناءٍ لَهُ للعملِ الثقيلِ الطويلِ، فقالَ : (ومَا اِستطعوا له نقباً) فحذفَ التاءَ في الصعودِ وجَاءَ بهَا في النَّقَبِ)) [5] .

خَامِساً : الاعلال

تُمثِّلُ الظاهِرةُ الوَصفَ المُكَمَّلَ لبقيةِ الظَّواهر لِدراسةِ أصوات اللَّغَةِ العربيّةِ، إذْ لا يُمكن مِن دونِها الوقوفَ على الكثيرِ مِن التغيُّراتِ التي تطرأُ على بنيْةِ الكلمةِ؛ لأنَّ أصواتِها أكثرُ ورودَاً في الكلمةِ العربيّةِ فضلاً عن كونِها الأكثرَ تَغيُّراً وتبدُلاً، وهي الألفُ والواوُ والياءُ[6].

والاعلال هُوَ : ((تَغيُّرُ حَرْفِ العِلّةِ: أي الألفُ والواوُ والياءُ بالقلبِ أو الحذفِ، أو الإسكانِ))[1]. والغرضُ مِن هذا التغير هُو التخفيفِ[2].

---

(1) معالم دراسة في الصرف 47 – 48.

(2) يُنظَرُ : الكتابُ 4/ 483 ،ومعاني القرآن (الأخفش) 2/ 399،و الخصائصُ 1/ 261، والكشاف 2/ 499.

(3) يُنظرُ: الشذوذُ الصرفيَّ إلى نهايةِ القرنِ الرابع الهجري 111.

(4) الكهف 97.

(5) التعبيرُ القُرآنيُّ 72.

(6) المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور (دكتوراه) 76 .

وأهم مسائل الأعلالِ التَّي وقفَ عِنْدَهَا المرزوقيُّ هِيَ:

أ- الاعلال بالنَّقْلِ:

ويُسَمَّى الاعلال بالتسكينِ أيضاً وهُوَ أنْ نُسَكِنَ حرفَ العِلَّةِ بنقل حركتِهِ إلى الساكنِ الصحيح الذي قبْلَهُ[3]، وفي ذلك يقولُ المرزوقيُّ: ((يَقُوْلُ ويَثُوْبُ، ويَسِيْرُ، ويَبِيْعُ، ويَنَامُ ويَخافُ، والأصلُ فيها:

يَقْوُلُ، يَثْوُب، يَسْيِرُ، يَنْوَمُ ، يَخْوَفُ ، فَأُلقيتْ حَركةُ حَرْفِ العِلّةِ على مَا قَبْلَهُ ، فانقلَبَتْ إذا كَانَتْ فَتْحَةً أَلِفاً، وَبقِيتْ وإذا كانَتْ ضمةً أو كسرةً واواً أو ياءً، وإنَّما أعْتِلَ هذا اتباعاً للماضي؛ لأنَّهُم كَرِهُوا أنْ يعتلَ الماضي ويَسْلمُ المستقبلُ))[4].

فَعُلَمَاءُ العَرَبيّةِ بَيَّنُوا أنَّهُ إذا كَانَتِ الواوُ، أو الياءُ عَيْنَ الفِعل أو الاسمِ الذّي يَجْري مَجْرَى الفِعْلِ فَتُنْقَل حَرَكةُ الواوِ، أو الياءِ إلى الصَّوْتِ السَّاكنِ الذي قَبْلَهُمَا، وبِذَلِك يتحملُ السَّاكنُ الصحيحُ حركتهما، نَحْوُ: يَقْوُلُ وَيَبْيِعُ، فَحركةُ الواوِ الضَّمةُ، وحركةُّ الياءِ الكسرةُ نُقلتاَ إلى السَّاكنِ الذّي قبلهُمَا، وهُوَ القافُ والباء[5]ومنَ المحّدثينَ مَنْ رأى أنَّهُ لا يوجَدُ نَقْلٌ للحركةِ، بَلْ سقوطٌ للحركةِ الطويلةِ، قالَ:

((لا يُوجَدُ نقلٌ لحركةِ العلةِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبْلَهُ، إنَّمَا تسقطُ الحركةُ الطويلةُ، وتُمّدُ الحركةُ التي يتصورُ القُدَماءُ أنّها نُقِلَتْ فلا يوجَدُ نقلٌ للحركةِ في يَقْوُلُ ويبْيعُ على وزنِ الفعلِ المضارعِ يَفْعُل كما يتصورُ القُدمَاءُ إنَّما تَسْقطُ الواوُ ؛ لكراهةِ اجتماعهما مَعَ ضمةٍ فتبقى الضمةُ وَحْدَهَا فتختلُ الزَّنَّةُ، وأيقاعُهَا فَيُعَوْض مَوقعُ الواوِ الساقطِ بطولِ الضَّمةِ بَعْدهَا فيُقالُ (يَقُوْم) وكذلكَ الأمرُ في يَبْيِع بوزنِ يفْعِلُ سقطتِ الياءُ؛ لاجتماعهُمَا معَ كسرةٍ وهُوَ تركيبٌ تكرههُ اللغةُ فتبقى الكسرةُ وحَدْهَا فيخَتْل إيقاعُ الكلمةِ، ويُعَوَّضُ بطولِ الحركةِ (ii) فُيقالُ (يَبيْع)،

---

(7) الكتاب 381/2،والمقتضب 96/1، والمنصف 190/1 والممتع في التصريف 425/2-595، وشرح الشافية 66/1.

(8) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 167.

(1) أبنية الصرف في كتاب سيبويه 56.

(2) أمالي المرزوقي 44، وينظر: الكتاب 363/2، والمنصف 268/1، والممتع في التصريف 449/2.

(3) ينظر: الكتاب 331/4، والمقتضب 163/1، والمنصف 218/1، 220 شرح الملوكي 270-271، والممتع 332/1 .

فالذي حَدَثَ ليسَ نقلاً للحركة، بَلْ إسقاطٌ الواوِ أو الياءِ، وهَذا السَّياقُ الصوتي نفسُهُ يتكررُ في اسمِ الفاعِلِ، واسمِ المفعولِ واسْم المكانِ مِن الفعلِ الرُّباعي الأجوف))[1].

وذَهبَ باحثٌ آخرُ إلى أنَّ الظاهرةَ موقعيةٌ يتطلبَّها سياقُ الكلامِ قَالَ: ((إنَّ حدوثَ الأعلالِ بالنقل يتطلبُ وجودُ ساكنٍ صحيحٍ قبل صوت العِلةِ لكي يُهيء موقعاً تقعُ عليهِ حركةُ صوتِ العلةِ التي تنتقلُ إليهِ، وهي بذلكَ ظاهرةٌ موقعيةٌ يتطلبها سياقُ الكلامِ، وبنيَّةُ الكلمةِ، وتفسيراتُ القدماءِ كانت على درجةٍ كبيرةٍ من الدَّقة في رصدِ التغييرات التي تطرأ على بنيةِ الكلمةِ من الدقة وقَدْ اتفقوا فيما بينهم في تحديدِ الغايةِ من هَذه التغييراتِ، والتي تتمثلُ في الميلِ إلى السهولةِ في النطقِ، والمحافظةِ على بِنيةِ الكلمةِ ومحاولة تجنُبِ إلتَقاء الساكنينِ))[2].

ب- الاعلال بالقَلْبِ:

كقلبِ الياء واواً أو الواو ياءً، أو قلب كُلَّ مِنْهُما ألفاً[3].

قَلْبُ الواوِ والياءِ ألِفاً:

مِن مسائل الأعلالِ بالقلب عند المرزوقيَّ، قَلْبُ الواوِ والياءِ ألفاً، قالَ: ((إعلمْ أنَّ فَعَلَ مِن هذا البابِ بفتحِ العينِ يُساوي لفظةُ ولفظ فَعِلَ بكسرِ العينِ من الواو كَانَ أو مِن الياءِ؛ لأنهُمَا بتحركهُما وانفتاحَ ما قبلهما ينقلبانِ ألفاً وذلِك نحْوُ: قالَ وثابَ وسارَ وقامَ وهابَ، وصارَ، والأصلُ : قَوَلَ، وثَوَبَ، وسَيَرَ وبَيَعَ بفتحِ الواوِ والياءِ ونَوِمَ وخَوِفَ، وهَيِبَ، وصَيِرَ بكسر الواوِ والياءِ، فَلَما كانتْ تحركتْ أحرفُ العلّةِ فيها كُلها، وما قبلها مفتوحٌ انقلبتْ لهُ ألفاً))[4].

وعللَ ابنُ جنيَّ هذا الموضعَ بقولهِ: ((فلما اجتمعتْ ثلاثةُ أشياءَ متجانسةٍ، وهي الفتحةُ والواوُ والياء، وحركةُ الواوِ والياءِ كُرهَ اجتماعُ أشياءَ متقاربةِ فهربوا مِن الواوِ والياءِ إلى لفظٍ تُؤمنُ فيهِ الحركةُ، وهوَ الألفُ وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلةُ في قلبِ الواوِ والياءِ في نحْو قامَ وباعَ))[5]، ولمْ يرتضِ علماءُ العربيةِ الذي جاءوا بعد ابنِ جنيَّ رأيهُ هذا؛ لأنَّهم لم

---

(4) النهج الصوتي للبنية العربية 195-199.

(1) المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور (دكتوراه)80.

(2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه 56.

(3) أمالي المرزوقي 44، وينظر: الكتاب 435/1-381/2، واعراب القرآن للنحاس 239/1، والمنصف 190/1، والممتع في التصريف 463/2، وشرح الشافية 209/1.

(4) سر صناعة الأعراب 25/1.

يروا استثقالاً في هذا الجانبِ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ انفتحَ ما قبلهما فخففَ ذلِك مِن ثقلهُما[1].ومِنَ المحدثينَ مَنْ نقل آراء القُدماءِ والمحدثينَ في الأفعالِ الناقصةِ والجوفاء، فقالَ: ((قَالَ ابنُ جنيَّ: ((فأمَّا قولُهم: قالَ وخافَ وطالَ وسكون عين الفعلِ مِها، وإجماعِهم على ذلِك، فإنَّ أصلَ العينِ منهُ الحركةُ، فأصلُ قالَ (قَوَلَ)، وأصل خاف (خَوِفَ)، وأصلُ طالَ (طوُلَ) ثُمَّ انقلَبتِ الواوُ ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قَبلَها، وليس أصلُ العينِ سكوناً ولو كان الأمُر كذلِك لصحتِ الواوُ ولم تنقلبْ))[2].))[3].

أما الدكتورُ رمضان عَبْدُ التواب فَقَدْ رأى: ((أنَّ ما يقولُهُ النحاةُ مِن أنَّ (قال) مثلاً، أصلُها (قَوَلَ) صحيحٌ بصرفِ النظرِ عن تعليلهم هذا بتحركِ الواوِ وانفتاحِ ما قبلها))[4].

ووَجه الدكتورُ أحْمَدُ علم الدين الجنديُّ نقدهُ إلى هذا التصور الصوتي عنَدَ القدامى فقالَ: ((إنّ قولَ الصرفيين بأنَّ (قال) أصلها (قَوَلَ) تحركتِ الواوُ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً وكذلك (باع) أصلها (بَيَعَ)....لا يسْلم لهم؛ لأنَّ الواوَ والياءَ لما تحركتا قويتا بالحركةِ فأصبحتْ كلٌّ منهما تشبهُ الحروف الصحيحة وبهذا لم تقوَ على قلبِ الواوِ والياءِ ألفاً؛ لأنَّ الواوَ والياءَ لا يُقلبانِ إلا عند ابهامُهما وهذِهِ لمحةٌ ذكيةٌ لمحها ابن جنيّ))[5].

واللمْحةُ التي أشارَ إليها الجنديُّ هِيَ قَوْلُ ابْنِ جنّيَّ: (ولو رُمْتَ قلبَ الواوِ والياءِ مِن نحوِ (قَوَمَ) و(بَيَعَ) وهُما متحركتانِ لاحتمتا بحركتيهما فعزتا ولم تنقلب، ويقولُ: إلا أنَّكَ لم تقلب واحداً مِن الحرفينِ (الواو والياء) في قومَ وبَيَعَ إلا بعد أنْ أسكنتهُ استثقالاً لحركتِهِ، فصارَ إلى قَوْم وبَيْع))[6].

أما الطيبُ البكوشُ فبيَّنَ أنَّ سقوطَ الواوِ في نَحْوِ: قَالَ بسبب وجودها بين حركتينِ متماثلتينِ، وتُدْغَمُ الحركتانِ فتصبحانِ حركةً طويلةً هي فتحةٌ طويلةٌ.

---

(1) ينظر: المقرب 547، والممتع في التصريف 438/2، وشرح الشافية 95/3.

(2) المنصف 23/1

(3) الأصول المرفوضة (بحث) منشور في مجلة كلية اليرموك الجامعة السنة الأولى، العدد 2، ص 119

(4) بحوث ومقالات في اللغة 65–66، والمدخل إلى علم اللغة 197.

(5) بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي (بحث) 141–142.

(6)الخصائص 472/2.

قَوَلَ ←——— قالَ وكذلكَ في قَالت، قالا، قالتا، قالوا، وهذِهِ المرحلةُ الأوُلى، أما المرحلةُ الثانيةُ فهي أنَّ الفتحة الطويلةَ قد وُجِدَت في مقطعٍ مُنغلقٍ قصُرَت؛ لأنَّ العربيةَ تنفرُ من المقاطعِ المنغلقةِ ذاتَ الحركاتِ الطويلةِ:

قَوَلْتَ ←——— قالتَ ←———قَلْتَ ←——— قُلْتَ.

أما المرحلة الرابعةُ فهي قلبُ فتحة القاف ضمةً ؛لأنَّها مِن جنسِ الواوِ؛ لأنَّ ذلِك سيدلُ على أصلِهِ الواوي[1].

ورأى الدكتورُ عَبْدُ الصبور شاهين أنَّ سقوطَ الواوِ هوَ للتخلصِ مِن ثلاثية المقطع الحركة المزدوجة الثلاثية في قَوَلَ فتحولها إلى حركةٍ طويلةٍ ؛ لأنَّ اللغةَ تميلُ دائماً إلى جَعْلِ الحركة الثلاثية ثنائية أو أحادية، ، وإلى جَعْلِ الثنائية أحادية فكلمةٌ مثل (قومَ) اِجتمعتْ فيها حركةٌ ثلاثيةٌ نشأتْ عَنِ اتصال أجزائِها (واو) فإذا سقطتِ الضمةُ انتقى الانزلاقُ واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبَعْدَها لتصبحَ الكلمةُ (قامَ)، فكُلُّ ما حدثَ هو إسقاطُ عُنصر الضمةِ في واقعِ الأمرِ هروباً مِن ثلاثية الحركةِ إلى الحركةِ الطويلةِ[2].

وترى الباحثةُ أنَّ الدكتورَ داودَ عبده هُوَ خَيْرُ مَنْ فَسَّرَ سقوطَ الواو في قالَ والياءَ في بَيَعَ ، قالَ: ((إنَّ مَا طرأ على كلمةِ قَوَلَ حين أصْبَحَتْ قَالَ وبَيَعَ حِين أصبحَتْ باع يُمكنُ تفسيره كما يلي:

أولاً: تُحْذَفُ شِبْهُ العِلّةِ إذا وقَعَتْ بين عِلّتينِ قصيرتينِ متماثلتينِ أي بَيْنَ فتحتينِ، أو ضمتينِ، أو كسرتينِ.

ثانياً: ينتجُ عَنِ العلتينِ، وقَدْ أصبْحَتَا متواليتينِ بَعْدَ سقوط الواوِ والياءِ علةٌ طويلةٌ مِن جنسهما. فإذا كانتِ العلتانِ القصيرتانِ فتحتينِ نتجَ عنهما فتحةً طويلةً يُرْمَزُ لها بالألفِ، وإذا كانتا ضمتينِ نتجَ عنهما ضمةٌ طويلةٌ وإذا كانتا كسرتينِ نتج عنهما كسرةٌ طويلةٌ

قالَ = ق ـَ و ـَ ل ـَ ←قـ ـًـلى ـَ

(1) ينظر: التصريف العربي في ضوء علم اللغة الحديث 136.

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 83-84، ومحاولة ألسنية في الأعلال 171.

بيعَ = ب ـَ ي ـَ ع ـَ بـــَـعـَ

فالفتحةُ الطويلةُ الألفُ في قالَ وباعَ ناتجةٌ عَنِ الفتحتينِ المتواليتينِ بَعْدَ سقوطِ شبهِ العلّةِ في قَوَلَ وبَيَع لا عن شبهِ العلةِ ذاتها))[1].

ت- الاعلال بالحَذْفِ

هو أحدُ الظواهِرِ الصوتيّةِ التي تُصيبُ الكلمةَ العربيّةَ؛ لغرضِ التخفيفِ في نطقِ الكلمةِ التي كثُرَ استعمالُها[2].

وقَد أشَارَ المرزوقيُّ إلى الأعلالِ بالحَذْفِ في بابِ ما اعتُل فاؤُهُ ولامُهُ، فقالَ:

((وإنَّما يعتلُ فاؤهُ في المستقبلِ والأَمرِ؛ لوقوعِ حرفِ العِلّةِ فيهِ على الحدَّ الذي يقعُ فيه: وَعَدَ يَعَد ويعتل لامُهُ فيهما، لوقوعِ حرف العِلةِ فيهِ موقعهُ مِن جَرَى، وسَعَى وغزا، فتقولُ في مستقبلِ وَشى، ووَعَى، يَشِي، ويَعي، والأصلُ : يَوْشِي ويَوْعِي فلما وقعتِ الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ حُذفَت و تقولُ في الأمرِ: عِ يا هذا وشِ ثوبكَ، والأصلُ اوْعِ واوْشِ، فلما وَقعتِ الواوُ بَيْنَ كسرتينِ حُذِفَتْ ثُمَّ اسْتُغنِي عَنِ الهمزةِ المجتلبةِ))[3].

وَشَى ← يَوْشِي ← يَشِي

↳ وقعت الواوُ بين الياءِ والكسرةِ فَحُذِفَت

وَشَى ← اِوْشِ ← شِ

↳ وقعتِ الواوُ بين كسرتينِ، فَحُذِفَت ثُم استغني عنِ الهمزةِ المجتلبةِ.

---

(1)دراسات في علم أصوات العربية 134، وينظر: أبحاث في اللغة العربية 35-38، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث 135-139، ودروس في علم أصوات العربية 137، والعربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد 41.

(2)الصاحبي في فقه اللغة 205.

(3)أمالي المرزوقي 56، وينظر: الكتاب 232/2-233، والمقتضب 82/1-88 وإعراب ثلاثين سورةٍ من القرآن 203،والمنصف 238/2.